



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Analysis of the reflection of oil price changes on bank credit in Iraq:
An econometric study for the period (2006-2021)**

Ameen Fahad Jayed*

Al-Muthanna Education Directorate

Keywords:

Oil prices, Bank credit, Cash credit,
Pledge credit.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 02 Mar. 2023
Accepted 13 Mar. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 College of Administration and Economy,
Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS
ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Ameen Fahad Jayed

Al-Muthanna Education Directorate



Abstract: The study aimed to investigate the impact of changes in oil prices on bank credit granted in Iraq, both types of pledge and cash. As the bank credit decision is subject to factors and variables that may be governing at times, which raises a number of questions, including the impact of oil price changes on the entire Iraqi economy, including bank credit. To achieve the objective, the study was based on the hypothesis that changes in oil prices affect the volume of bank credit in Iraq. The study relied on the quantitative and standard methodology for the purpose of reaching the results. The study was also applied to the banking sector in Iraq through data for the period (2006-2021). The ARDL model was used to estimate the effect of the independent variable on the dependent variables. The study concluded that the volume of bank credit granted by the banking sector is directly affected by changes in oil prices, and this indicates a structural problem in the Iraqi economy as a result of its excessive dependence on oil. The study recommended the need to diversify sources of income and encourage fields that would support the economy and supplement the budget.

تحليل انعكاس تغيرات أسعار النفط على الائتمان المصرفي في العراق دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٢١)

أمين فهد جايد
مديرية تربية المثني

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على الائتمان المصرفي الممنوح في العراق بنوعيه التعمد والنقدي، إذ يخضع قرار الائتمان المصرفي إلى عوامل ومتغيرات قد تكون حاكمية في بعض الأحيان مما يثير عدد من التساؤلات منها الأثر الذي تتركه تغيرات أسعار النفط على مجمل الاقتصاد العراقي ومنه الائتمان المصرفي، ولتحقيق الهدف استندت الدراسة إلى فرضية مفادها أن التغيرات في أسعار النفط تؤثر على حجم الائتمان المصرفي في العراق. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والقياسي لغرض الوصول إلى النتائج، كما تم تطبيق الدراسة على القطاع المصرفي في العراق من خلال البيانات للمدة (2006-2021)، إذ استعمل نموذج ARDL لتقدير أثر المتغير المستقل في المتغيرات التابعة، وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل القطاع المصرفي يتأثر بشكل طردي مع التغيرات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا يؤشر مشكلة هيكلية في الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده المفرط على النفط، وقد أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل وتشجيع المجالات التي من شأنها أن تدعم الاقتصاد وترفع الميزانية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الائتمان المصرفي، الائتمان النقدي، الائتمان التعمدي.
المقدمة:

على مدى عقود من الزمن، شهد الاقتصاد العراقي تحولات عدة يرجع أبرزها إلى تداعيات السياسة جراء الحروب التي خاضها العراق وتعرضه إلى قرارات أممية قيدت من نشاطات العراق الاقتصادية والتجارية مما أثر بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية كلها، ومن جملة ما تضرر هو النفط العراقي، حيث شهد العديد من التقلبات بعد أن منع العراق من تصديره، إذ يشكل المورد الأساسي لميزانية العراق، مما شكل عامل حيوي يؤثر في مجمل الحياة الاقتصادية للعراق. يُعتقد أن الحركات في هوامش الائتمان تحتوي على إشارات مهمة فيما يتعلق بتطور الاقتصاد الحقيقي والمخاطر على المستقبل الاقتصادي، وهي وجهة نظر تدعمها الرؤى من الأدبيات حول القدرة التنبؤية لفروق الائتمان للنشاط الاقتصادي (Gilchrist & Zakrajšek, 2012). لذلك، نظرًا للدور الافتراضي لشرط الائتمان على النشاط الاقتصادي، قد تستجيب قرارات القطاع المصرفي في العراق بشكل مختلف لضغوط السوق الخارجية مثل صدمات أسعار النفط في ظل ظروف ائتمانية مختلفة.

لذلك ولغرض تحقيق أهداف البحث، افترض الباحث أن التقلبات في أسعار النفط لها انعكاسات على حجم الائتمان الذي يمنحه القطاع المصرفي وكذلك على نوعيات الائتمان في العراق، ويهدف البحث إلى اكتشاف طبيعة وأتجاه هذا التأثير الذي تفرضه تغيرات سعر النفط والذي يؤثر على الاقتصاد العراقي، إذ تم الاعتماد على بيانات تمتد للمدة (2005-2020) تتضمن بيانات أسعار النفط وحجم الائتمان المصرفي المسجلة خلال تلك المدة.

١. منهجية البحث

١-١. مشكلة البحث: يعتبر الائتمان المصرفي عاملاً مهماً في النشاط الاقتصادي لكل دولة لأنه أحد محركات السوق تنعكس من خلال عناصر مختلفة، يذهب جزء كبير منه إلى المستهلكين، وخاصة في العراق، لأن جزء من القروض المصرفية يذهب للاستهلاك بواسطة. التأثير على الاستهلاك الفردي بسبب غياب التنظيم وضعف القوانين ولأن النفط هو المصدر الرئيسي للاقتصاد العراقي فهو يؤثر على القرارات الاقتصادية ونتائجها، حيث يخضع الائتمان المصرفي لاتخاذ القرار المركزي مما يؤثر على الأسعار، وبالتالي فإن تتأثر قرارات المستهلكين الأفراد بالتقلبات الاقتصادية التي تتأثر بالتغيرات في أسعار النفط.

إذ تتلخص الفجوة البحثية في كيفية وحجم انعكاس تغيرات أسعار النفط العالمية على الائتمان المصرفي في العراق بصفته دولة ريعية تعتمد على الواردات النفطية، كما أن أغلب قرارات الائتمان تكون ناتجة عن القرارات الحكومية. ومن هذا المنطلق، تطرح الأسئلة الآتية:

أ. هل يستجيب حجم الائتمان بشكل غير متكافئ لصددمات أسعار النفط عبر أنظمة الائتمان المختلفة؟

ب. هل يختلف تأثير صدمات أسعار النفط على حجم الائتمان ونوعيته معاً؟

١-٢. هدف البحث: يهدف البحث إلى اكتشاف تأثير التغيرات التي تحصل في أسعار النفط على حجم الائتمان المصرفي وطبيعة هذا التأثير في العراق، فضلاً عن السعي إلى معرفة حجم التأثير هذا وإتجاهاته مما يوضح إمكانية تغيير السياسات الائتمانية وتطويرها بما يجعل منها أكثر استقلالاً عن تقلبات النفط العالمية.

١-٣. فرضية البحث: يستند البحث إلى الفرضية الآتية:

(إن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل طردي على حجم الائتمان المصرفي في العراق).

١-٤. منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك لوصف متغيرات البحث والبيانات الخاصة فضلاً عن تحليل تلك البيانات وبيان الإشارات الناتجة من تلك البيانات، كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي القياسي لتقدير أثر العلاقة بين المتغيرات واكتشاف نتائجها.

١-٥. حدود البحث: اعتمدت الدراسة على بيانات خاصة بالمدة (2006-2021) لأسعار النفط والائتمان المصرفي وذلك في العراق.

١-٦. أسلوب البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث والوصول إلى النتائج النهائية، استخدم الباحث الأسلوب النظري لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات والتطور الحاصل فيها، كما تم استخدام الأسلوب القياسي بالاعتماد على البيانات الخاصة بالمتغيرات وقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن وصف المتغيرات.

٢. الجانب النظري:

١-٢. العلاقة بين أسعار النفط والائتمان: تخضع أسعار النفط العالمية إلى العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والتي تسبب تقلبات حادة في بعض الأحيان، وهذا له تأثير كبير في العديد من البلدان المصدرة للنفط، إذ تتأثر الصادرات والإيرادات الحكومية بشكل كبير في الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية، مما أثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي. فضلاً عن ذلك، تدهور نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص بشكل كبير، منذ ضعف النظام المالي لبعض البلدان المصدرة

للنفط (2: Yergali, 2018)، كان على الحكومات تطبيق سياسات التدخل في القطاع المالي المحلي، مثل ضمانات الائتمان، ودعم السيولة، وضح رأس المال. تؤثر أسعار النفط على الاقتصاد عبر قناتين - مباشر وغير مباشر. يمكن أن يكون لصدمات أسعار النفط تأثير على ربحية المصارف بشكل مباشر من خلال زيادة الائتمان المرتبط بالنفط أو توسيع الأنشطة التجارية أو السيولة الزائدة في النظام المصرفي، تؤثر عائدات النفط المتولدة في البلدان المصدرة للنفط وتوقعات عائدات النفط، على الإنفاق المالي، مما يؤثر بدوره على ربحية الشركات والمصارف من خلال الائتمان المقدم للقطاع الخاص، حيث تعمل القناة غير المباشرة الأخرى من خلال التوقعات وموقف الأعمال العام في الاقتصاد: Carlstrom, 2006: (23)، حيث يمكن أن تؤدي أسعار النفط المرتفعة إلى تحفيز عائدات الحكومة من صادرات النفط وأن تؤدي إلى ظروف مواتية، مما يعزز الطلب المحلي ويؤدي بدوره إلى مستويات أعلى من ثقة البنوك والإقراض وتراجع القروض المتعثرة. كما تعمل أسعار النفط المرتفعة على تحفيز الاستثمار العام والخاص وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصادات، يمكن ملاحظة هذا بشكل خاص في مثال طفرة ما قبل الأزمة. مع ارتفاع أسعار النفط، عززت البلدان المصدرة للنفط برامج الاستثمار لتنويع الاقتصاد المحلي وتحسين رأس المال البشري. ومع ذلك، غالبًا ما يؤدي ارتفاع أسعار النفط في البلدان المصدرة للنفط إلى ارتفاع معدل التضخم (Taghizadeh-Hesary et al., 2016:12).

نظرًا لتركيز صادرات البلدان القائمة على الموارد على الصناعات الاستخراجية، فإن الارتباط بين أسعار النفط والنظام المالي، بما في ذلك القطاع المصرفي، له أهمية سياسية كبيرة في دراستنا ليس فقط خلال فترة الأزمة المالية ولكن أيضًا خلال فترة الازدهار - دورات زيت الصدا. هل تؤثر أسعار النفط على النظام المالي وأدائه، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي القنوات التي يمكن أن تؤثر من خلالها على النظام المالي؟ علاوة على ذلك (Ehouman, 2021: 58)، هل هناك صلة بين أسعار النفط وأداء البنوك وكيف ترتبط بوصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المصادر المالية؟ الغرض من هذه الدراسة هو إجراء تحقيق تجريبي حول هذه القضايا. يؤثر هبوط أسعار النفط بشكل سلبي على أداء الاقتصاد الكلي للاقتصادات المصدرة للنفط وأنظمتها المصرفية، حيث أنه في ظل ظروف الاقتصاد الكلي العالمية الحالية، يمكن لأسواق النفط الدولية أن تدخل فترة مستدامة من انخفاض أسعار النفط، في حين أن العواقب الاقتصادية الكلية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصادات المصدرة للنفط موثقة جيدًا، فإن تأثير انخفاض أسعار النفط على الاستقرار المالي لم يحظ بقدر كبير من الاهتمام (Alodayni, 2016: 32). لذلك، تركز هذه الورقة على تأثير انخفاض أسعار النفط على الائتمان المصرفي والاستهلاك في العراق. تشير بعض الدراسات التجريبية إلى أن استجابة حجم الائتمان لصدمات أسعار النفط الخام تختلف اختلافًا كبيرًا عبر ظروف سوق الأسهم المختلفة، على وجه الخصوص، يكون لأسعار النفط تأثير سلبي على عوائد سوق الأسهم عندما يكون الاقتصاد في حالة ائتمانية عادية (Shahzad et al., 2017: 21)، في حين تنعكس العلاقة في حالة ائتمانية ضيقة. فضلًا عن ذلك، وهذا يقدم دليلًا على أن الائتمان أيضًا يظهر تأثيره في سوق الأسهم على مختلف القطاعات. وهذا يعني أنه بالنسبة لجميع القطاعات بما في ذلك قطاع التصنيع والقطاع الاستهلاكي وقطاع الرعاية الصحية والتقنيات العالية والقطاعات الأخرى، فقد وجد بشكل موحد أن الزيادة في أسعار النفط

مرتبطة بزيادة عوائد الأسهم. لكن زيادة صدمات أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض عوائد المخزون في ظل نظام الائتمان العادي، (Wang et al., 2013)، لذلك نجد أن تأثير صدمات أسعار النفط على عوائد الأسهم يكون أقوى على المدى القصير من تأثيره على المدى الطويل. إذ يتبين أن تباين أسعار النفط يظهر بعدها التباين في حجم الائتمان الممنوح من قبل المؤسسات المصرفية.

٢-٢. تحليل أسعار النفط والائتمان في العراق: يظهر الجدول رقم (١) المسارات الخاصة بأسعار النفط والائتمان المصرفي الممنوح في العراق خلال المدة (2006-2021)، حيث تظهر أسعار النفط بمسارات متصاعدة، إذ كانت أسعار النفط عند معدل (61.08) في سنة 2006، ثم استمرت تتصاعد حتى بلغ سعر برميل النفط (94.45) خلال العام 2008، ثم انخفضت بنسبة كبيرة في العام التالي، حيث وصل إلى (61.06)، وذلك رافق الأزمة المالية العالمية التي ضربت اقتصادات العالم، ثم عاودت تصاعد أسعارها نتيجة زيادة الطلب على النفط، إذ بلغت معدل (109.45) في عام 2012، وهو أعلى معدل سعري لبرميل النفط خلال مدة الدراسة، ثم بدأت الأسعار تتراجع بعد ذلك نتيجة إغراق السوق النفطية وانخفاض معدلات الطلب، إذ كان سعر النفط (40.76) وذلك في عام 2016، واستمرت الأسعار منخفضة، إلا أنها ارتفعت في عام 2018 و2019، إذ بلغت (69.72) في 2018، ثم انخفضت بنسبة كبيرة وذلك في 2020، إذ انخفضت إلى (40.28) وذلك متأثراً بنعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وتوقف سلاسل التوريد والاعلاق الاقتصادي، ثم ارتفع في 2021 إلى (72.10)، وذلك بعد المعالجات الكبيرة التي قامت بها البلدان في سبيل تخفيف آثار كورونا والاصلاحات الاقتصادية.

أما الائتمان فقد شهد هو الآخر معدلات متصاعدة خلال مدة الدراسة، خاصة في السنوات الأولى من الدراسة، وذلك بفعل تحرير الاقتصاد العراقي من العقوبات والانفتاح على الاقتصاد العالمي وذلك بعد التغييرات السياسية بعد عام 2003، إذ بلغ الائتمان التعهدي (46071) في عام 2009، كما بلغ في عام 2013 ما مجموعه (53667)، وهي الحجم الأكبر من الائتمان التعهدي الممنوح في العراق، وهذا رافق ارتفاع أسعار النفط ومعدلات التصدير التي حدثت في تلك المدة مما سمح للحكومة في منح هذا الحجم من الائتمان، ثم بدأ الائتمان التعهدي بالانخفاض في السنوات اللاحقة والي شهدت تعرض العراق إلى أزمات اقتصادية نتيجة الأزمات السياسية والأمنية وكذلك انهيار أسعار النفط في العام، حتى بلغ الائتمان التعهدي في عام 2021 حجم مقداره (27644)،

كما يتضح من الجدول رقم (١) حجم الائتمان النقدي ومساره التصاعدي خلال مدة الدراسة، حيث كان قد بلغ (34590) في عام 2006، واستمر بالتصاعد حتى بلغ (117215)، في عام 2010، نتيجة خطط الحكومة بالتوسع في منح القروض لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البيئة العراقية، واستمر الائتمان النقدي في تصاعد مستمر حتى بلغ (529715) في عام 2021 وهذا تزامن مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت بفعل جائحة كورونا وما خلفته من انغلاق اقتصادي في العالم.

الجدول رقم (١) أسعار النفط والائتمان المصرفي في العراق خلال (٢٠٠٦-٢٠٢١) مليار دينار

السنة	اسعار النفط	الائتمان التعهدي	الائتمان النقدي	مجموع الائتمان
2006	61.08	—	34590	34590
2007	69.08	—	26648	26648
2008	94.45	—	45874	45874

السنة	اسعار النفط	الائتمان التعهدي	الائتمان النقدي	مجموع الائتمان
2009	61.06	46071	56900	102971
2010	77.45	39790	117215	157005
2011	107.46	39032	203440	242472
2012	109.45	44174	284386	328560
2013	105.87	53667	299520	353187
2014	96.29	50908	341230	392138
2015	49.49	40533	367532	408059
2016	40.76	33281	371801	405082
2017	52.43	27651	379528	407179
2018	69.78	25336	384869	410205
2019	64.04	25269	420525	445794
2020	40.98	25450	498177	523627
2021	72.10	27644	529715	557359

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث.

٣. الجانب التطبيقي

٣-١. توصيف متغيرات البحث: يتم ترميز ووصف متغيرات البحث كالآتي:

الجدول (٢): متغيرات البحث

رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
OP	اسعار النفط	مستقل
TC	الائتمان المصرفي	تابع

المصدر: من إعداد الباحث

٣-٢. الاحصاءات الوصفية: يشير الرمز (CRC) الى الائتمان النقدي، و(CRO) إلى الائتمان

التعهدي، كما يشير (TC) إلى الائتمان المصرفي، في حين يشير الرمز (OP) إلى اسعار النفط.

تسمح الإحصائيات الوصفية للباحث بتحديد ووصف الخصائص الأساسية لمجموعة

البيانات. على هذا النحو، تعمل الإحصائيات الوصفية كنقطة انطلاق لتحليل البيانات، مما يسمح

للباحثين بتنظيم البيانات وتبسيطها وتلخيصها.

يقدم الجدول رقم (3) الاحصاءات الوصفية لأسعار النفط والائتمان المصرفي النقدي

والتعهدي خلال المدة (2006-2021)، إذ ظهرت الاحصاءات لأسعار النفط كالآتي، كان الوسط

الحسابي (73.23563)، فيما كان الوسيط (69.43000)، وبلغ الانحراف المعياري

(23.16605)، كانت أعلى سعر للنفط (109.4500) وذلك في سنة 2012، بينما كان أقل سعر

(40.76000) وذلك في 2016 الذي شهد انهيار أسعار النفط.

أما الائتمان المصرفي، فقد كان الوسط الحسابي للبيانات خلال مدة الدراسة (302546.9)،

وكان الوسيط (372662.5) وذلك مع انحراف معياري بلغ (176673.2)، وكان أعلى ائتمان قد بلغ

(557359.0) وذلك في 2021، بينما كان أقل ائتمان (26648.00) وذلك في 2006.

الجدول (٣): الإحصاءات الوصفية للدراسة

	CRC	CRO	TC	OP
Mean	272621.9	29925.38	302546.9	73.23563
Median	320375.0	30466.00	372662.5	69.43000
Maximum	529715.0	53667.00	557359.0	109.4500
Minimum	26648.00	0.000000	26648.00	40.76000
Std. Dev.	169575.8	17380.83	176673.2	23.16605
Skewness	-0.249018	-0.629955	-0.407002	0.274219
Kurtosis	1.738140	2.382163	1.819168	1.842662
Jarque-Bera	1.226887	1.312729	1.371310	1.093478
Probability	0.541483	0.518734	0.503760	0.578834
Sum	4361950.	478806.0	4840750.	1171.770
Sum Sq. Dev.	4.31E+11	4.53E+09	4.68E+11	8049.991
Observations	16	16	16	16

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.

٣-٣. اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية: الثبات سمة مهمة في السلاسل الزمنية، حيث يقال إن السلسلة الزمنية ثابتة إذا لم تتغير خصائصها الإحصائية بمرور الوقت. بمعنى آخر، لها متوسط وتباين ثابت، والتغاير مستقل عن الوقت، بالمعنى الأكثر بديهية، تعني الثبات أن الخصائص الإحصائية لعملية تولد سلسلة زمنية لا تتغير بمرور الوقت. هذا لا يعني أن المسلسل لا يتغير بمرور الوقت، فقط أن الطريقة التي تتغير بها لا تتغير بمرور الوقت.

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller الموسع (ADF) والخاص باستقرارية السلاسل الزمنية، حيث إن البيانات لجميع المتغيرات لم تستقر عند الفرق الأول مما يعني أن قبول فرضية العدم التي تنص على أن البيانات غير ساكنة عند المستوى الأصلي، ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على أن البيانات ساكنة عند مستواها الأصلي، وبالتالي فإن بيانات هذه الدراسة غير ساكنة عند مستواها الأصلي.

الجدول (٤): Augmented Dickey-Fuller test statistic

VARIABLES	estimated value	Critical value			Propability
		%1	%5	%10	
OP	3.458833-	2.754993-	1.970978-	1.603693-	0.0023
CRO	3.761645-	2.740613-	1.968430-	1.604392-	0.0011
CRC	3.791630-	2.754993-	1.970978-	1.603693-	0.0011
TC	3.448975-	2.754993-	1.970978-	1.603693-	0.0023

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.

وأظهرت النتائج أن المتغيرات قد سكنت الفرق الأول للسلاسل الزمنية وذلك عند مستوى معنوية (1%)، وذلك يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول.

إذ كانت القيمة المقدرة للسلسلة الزمنية لأسعار النفط (-3.458833) وهي أكبر من القيمة الجدولية للسلسلة عند مستويات المعنوية الثلاثة، وظهر قيمة المعنوية (0.0023) وهي تدل على استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول. كما استقرت السلسلة الزمنية للانتمان المصرفي عند الفرق الأول وذلك عند قيمة معنوية أقل من (1%) وبلغت (0.0023)، كما أن القيمة المقدرة لها أكبر من القيم الجدولية (-3.448975). وبالتالي فإن النموذج مستقر عند الفرق الأول.

٣-٤. تقدير أثر العلاقة بين أسعار النفط والانتمان: يبين الجدول رقم (٥) تقدير أثر المتغير المستقل (التغيرات في أسعار النفط) في المتغير التابع وهو الانتمان المصرفي خلال المدة (2006-2021)، حيث جرى تقدير النموذج القياسي في برنامج Eviews12 وذلك بعد تحويل البيانات إلى ربع سنوية.

إذ تظهر النتائج الواردة في الجدول الأثر المعنوي للنموذج، إذ بلغت Prob(F-statistic) (0.002) وهي معنوية عند مستوى (1%) و(5%)، مما يشير إلى المعنوية للنموذج القياسي. كما يتمتع النموذج بقوة تفسيرية عالية ظهرت من خلال نتيجة R-squared والتي بلغت (0.98) في حين كان Adjusted R-squared (0.947258)، وهذا يؤكد أن التغيرات الحاصلة للانتمان المصرفي يعود تفسيرها إلى التغيرات التي تحدث في أسعار النفط وبنسبة (94%).

كما يظهر من الجدول نتيجة اختبار Durbin-Watson stat والخاصة باختبار مشكلة التعدد الخطي، حيث بلغت نتيجة DW (2.14)، وهي قيمة توضح أن النموذج خالي من مشكلة التعدد الخطي وإن الأخطاء الموجودة مستقلة عن بعضها.

الجدول (٥): نموذج الانحدار الخطي البسيط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TC(-1)	1.376625	0.359854	3.825515	0.0187
TC(-2)	-0.527062	0.361547	-1.457796	0.2186
OP	731.6167	611.3771	-1.196670	0.2975
OP(-1)	938.6749	566.7879	1.656131	0.1730
OP(-2)	-1125.569	654.2034	-1.720519	0.1605
OP(-3)	419.4665	526.2188	0.797133	0.4700
OP(-4)	-700.3710	415.9681	-1.683713	0.1675
C	163251.1	66879.29	2.440981	0.0711
R-squared	0.980821	Mean dependent var		385888.9
Adjusted R-squared	0.947258	S.D. dependent var		109219.6
S.E. of regression	25082.93	Akaike info criterion		23.33248
Sum squared resid	2.52E+09	Schwarz criterion		23.65576
Log likelihood	-131.9949	Hannan-Quinn criter.		23.21280
F-statistic	29.22328	Durbin-Watson stat		2.148688
Prob(F-statistic)	0.002805			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.

$$D(TC) = -0.150436745975*(TC(-1) + (7972.88967678*OP(-1) + 1085180.67910681))$$

ويظهر من الجدول السابق والمعادلة اعلاه وجود علاقة طردية بين التغيرات الحاصلة في أسعار النفط والائتمان المصرفي، حيث إن التغير الحاصل في أسعار النفط بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في الائتمان المصرفي الممنوح بمقدار (1.37)، وبالتالي وضوح تأثير التغيرات في الائتمان المصرفي والنتيجة عن تأثير التقلبات الحاصلة في أسعار النفط خلال مدة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. يظهر من خلال النتائج أن هناك علاقة طردية بين تغيرات أسعار النفط والائتمان المصرفي الممنوح في العراق، وهذا يوضح بشكل منطقي الاعتماد الكبير على الواردات النفطية في منح الائتمان.
2. إن أسعار النفط لها تأثير كبير في المتغيرات الاقتصادية في العراق وذلك أن العراق يعتمد على النفط بوصفه السلعة الأساسية التي يعتمد عليها وهذا يوضح رعية الاقتصاد العراقي.
3. إن الائتمان المصرفي العراقي يتأثر بشكل طردي مع أسعار النفط، إذ يزداد حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي في العراق مع زيادة أسعار النفط والتي تنعكس على القدرة المالية للعراق بالتوسع في منح الائتمان.
4. تظهر البيانات الخاصة بالدراسة أن الائتمان النقدي أكبر بكثير من الائتمان التعهدي خلال مدة الدراسة، وهذا يفسر الضعف في جانب الاستثمار والصناعة وانحسار الاسواق والاعتماد الكبير على الاستيرادات.
5. تظهر الدراسة أن أسعار النفط تسير في مسارات متصاعدة في أغلب فترات الدراسة، وهذا قد يفسر الاعتماد الكبير للعراق على النفط وركونه إلى عدم استثمار هذه الأموال في خطط تعزز من امكانية البلد.
6. تشير زيادة الائتمان النقدي من قبل المصارف إلى الزيادة الكبيرة في الاعتماد على الاستيرادات من الخارج كما يوضح عدم وجود خطط لدى الحكومة في استثمار هذه الأموال في دعم الصناعة.

ثانياً. التوصيات:

1. ينبغي للمعنيين استثمار أسعار النفط وفق خطط ورؤية تمكن البلد من تنويع الموارد الاقتصادية وتعزيز القدرة المالية للبلد وتنمية القطاعات الأخرى التي من شأنها أن تنهض بالقدرات الانتاجية.
2. ضرورة أن يكون الائتمان المصرفي الممنوح وفق خطط استراتيجية مدروسة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة منها.
3. لغرض الارتقاء بالجانب الاستثماري والصناعي، فإنه لا بد من أن يكون الائتمان التعهدي هو الأكبر باعتباره يمنح للمشاريع الجديدة والتي يفترض انها تعزز من قدرة الاقتصاد الوطني وتقلل من خروج النقد الى الخارج.
4. ينبغي لصناع السياسة النقدية أن تكون قراراتهم الخاصة بالائتمان متلائمة مع حاجة الاسواق المحلية ونوعية النشاطات الاقتصادية التي تحتاج إلى التمويل.
5. تذليل العقبات أمام الائتمان التعهدي وتعزيز ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، فضلاً عن استهداف شرائح المجتمع الفقيرة من خلال المشاريع والصناعات الصغيرة.

المصادر

1. Alodayni S. Oil Prices, Credit Risks in Banking Systems, and Macro-Financial Linkages across GCC Oil Exporters. *International Journal of Financial Studies*. 2016; 4(4):23.
2. Carlstrom, C. T., & Fuerst, T. S., (2006), Oil prices, monetary policy, and counterfactual experiments. *Journal of Money, Credit and Banking*, 1945-1958.
3. Ehouman, Y. A., (2021), Dependence structure between oil price volatility and sovereign credit risk of oil exporters: Evidence using a Copula Approach. *International Economics*, 168, 76-97.
4. S.J.H. Shahzad et al., (2017), Directional and bidirectional causality between US industry credit and stock markets and their determinants. *International Review of Economics & Finance*.
5. Taghizadeh-Hesary, F., N. Yoshino, M. M. H. Abadi, and R. Farboudmanesh, (2016), "The Response of Macro Variables of Emerging and Developed Oil Importers to Oil Price Movements." *Journal of the Asia Pacific Economy* 21 (1): 91–102.
6. Y. Wang et al., (2013), Oil price shocks and stock market activities: Evidence from oil-importing and oil-exporting countries. *Journal of Comparative Economics*.

٧- البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث.